

غياب القيادة: أين هو الاتحاد الأوروبي؟

كينيث روث

أي من الحكومات نصيرة حقوق الإنسان في يومنا الراهن؟ لقد تم إسكات صوت واشنطن القوي بفعل الممارسات التي انتهجتها الحكومة الأمريكية كالتوقيف دون محاكمة والتعذيب أثناء التحقيق. وبالرغم من أن بوسع حكومة الرئيس جورج بوش الاستمرار في الترويج لـ"الديمقراطية"، وهو الاصطلاح الذي تفضل استخدامه لتفادي موضوع حقوق الإنسان الشائك؛ إلا أنها لا تملك مصداقية الدعوة لاحترام الحقوق التي لا تقوم هي باحترامها.

ومع أفول نجم التأثير الأمريكي، تنتسح دائرة نفوذ الصين. وبالرغم من ذلك؛ إلا أن الصين بالكاد تتبوأ أي دور قيادي في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي أسهم فيه تنامي قوتها الاقتصادية في زيادة تأثيرها العالمي، لكنها تبقى، على الأكثر، محايدة إزاء ممارسات حقوق الإنسان في الدول الأخرى. ومع عدم استعدادها للسماح بالتعددية السياسية أو سيادة القانون داخلياً، فإن حكومة بكين تروج لفكرة أن حقوق الإنسان شأنٌ داخليٌ لدى تعاملها مع نظيراتها من الدول.

وبحملتها لإخماد الأصوات المستقلة وبحربها القذرة في الشيشان؛ فإن روسيا تسير على نفس الطريق. ويبدو أن هدفها هو إعادة بناء مجال نفوذ بين دول الاتحاد السوفييتي السابق، حتى وإن كان هذا يعني احتضان الطغاة والقتلة. وفي محاولة لدرء الانتقاد، ذهب الرئيس فلاديمير بوتين إلى حد اعتبار حقوق الإنسان مجرد "معايير مزيفة".

ووسط هذه الأجواء القائمة فإن بإمكان الاتحاد الأوروبي والديمقراطيات الناشئة في العالم أن تتبوأ مراكز القيادة في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من أن لكل من هذه الأطراف مساهماتها الهامة، إلا أن ذلك لا يرتقي بأداء أي منها إلى مستوى الاتساق أو الفعالية المطلوبين لسد فجوة غياب الدور القيادي.

ومع خفوت صوت واشنطن؛ يتعين على الاتحاد الأوروبي الآن أن يكون المدافع الأقوى والأكثر تأثيراً في الدفاع عن حقوق الإنسان. والاتحاد الأوروبي قائم على أسس مبادئ حقوق الإنسان ويطمح إلى مستوى أداء عظيم في شؤون العالم. ولكن مع انشغال الاتحاد الأوروبي بقضايا التوسع في عضويته؛ فإن مستوى تأثيره أقل بكثير مما يفترض به نسبة إلى حجمه. كما أن جهود الاتحاد لبلوغ الإجماع بين أعضائه المتباينين أصبح مجهداً بحيث بات تأثيره ليس أكثر من ظلٍ لقوته الحقيقية. وكان من المفترض أن يعزز الاتحاد من التأثير الأوروبي، غير أنه وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان، يبدو أن الناتج الكلي للاتحاد أقل مما يمكن لأحد أجزائه أن يفعله.

وبدأت الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وبعضها قديم النشأة وبعضها حديث العهد وغير آمنة، في التصدي لقضايا حقوق الإنسان على مستوى تعاملاتها الدولية. وبالرغم من بعض التحركات الواعدة، فإن هذه الحكومات تعمل ضمن حدودها الإقليمية؛ بغية إيجاد صوت مؤثر موحد. وكثيراً ما تُظهر هذه الحكومات ولاءً أكبر

لانتماها الإقليمي مما تُظهر تجاه التزامها بمبادئ حقوق الإنسان، وتضامناً أشد مع الديكتاتوريات المجاورة مما تُظهر في الدفاع عن حقوق الشعوب التي تعهدت تلك الحكومات بالتزامها. ولعبت هذه الميول دوراً هداماً، وبصفة خاصة في مجلس حقوق الإنسان الجديد التابع للأمم المتحدة، والذي، وبعيداً عن تحسنه عن سلفه مفوضية حقوق الإنسان سيئة الصيت؛ فما زال يهدد بانتهاج نفس الطرق والأساليب السابقة والمخيبة للأمال، وهو ما يضر بمصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وجوهر الموضوع هو أن جميع الحكومات تملك الآن أعدارا جاهزة للتغاضي عن احترام حقوق الإنسان. وأحياناً ما تصدر الوعود الرنانة من العواصم أو السفراء بالأمم المتحدة، لكن من دون المتابعة والإصرار اللازمين لقيادة حقيقية أو تغيير فعال. والالتزامات تعرقها المحاذير القانونية، والتدخل يعوقه بنود المعاهدات التي يمكن التنصل بواسطتها من التحرك. وسواء كانت القضية هي غياب الاجراءات العقابية بحق الحملة الإجرامية التي تقودها السودان في دارفور، أو متطلبات الإجماع بالاتحاد الأوروبي قبل اتخاذ تصرف جماعي أو زعم الصين بمراعاتها للسيادة، أو الهوس الذي يستحوذ على واشنطن في العراق، أو أهمية محاربة الإرهاب، أو تضحية العالم النامي بمبادئ حقوق الإنسان لقاء التضامن الإقليمي، فإن الأعدار لعدم التحرك تفوق نظيراتها الدافعة باتجاه التحرك الحاسم.

ويبدو أن مآل الأمور ليس مشجعاً، إلا أنها ليست عصية التغيير. وسواء كانت مشكلة مصداقية واشنطن من التبعات المؤقتة لإدارة غير ملتزمة بالقانون أو كانت مشكلة طويلة المدى ستصيب الولايات المتحدة وموقفها لسنوات، فهذا يعتمد جزئياً على الكونغرس الجديد، وإن كان سيضغط لشجب الانتهاكات السابقة ومحاسبة المسؤولين. ولا يتظاهر أحد بأن تحولاً كهذا سيكون سهلاً مع استمرار المسؤولين عن هذه الاعتداءات في إدارة السلطة التنفيذية، ولكنه ضروري إذا كانت الولايات المتحدة تريد استرداد سمعتها كمنبر للدفاع عن حقوق الإنسان.

والدور القيادي مطلوب أيضاً لدفع كل من الصين وروسيا إلى انتهاج سلوك أكثر مسؤولية. و إلى حد كبير؛ تُعدّ بكين وموسكو مستفيدتان من مستوى التوقعات المتدنية. وطالما تصر قلة قليلة على الالتزام بالمعايير الدولية في حقوق الإنسان داخلياً وخارجياً؛ فدافع الدولتين للالتزام ضعيف، وقوتها الاقتصادية الجديدة، مع ازدهار سوق الصين ووجود مخزون روسيا من مصادر الطاقة، سيعزز من قدرتهما على مقاومة ما يفعله الضغط الهزيل عليهما لتغيير مسارهما، وسيحبط مساعي حكومات أخرى من ممارسة هذا الضغط على الإطلاق. وفي الوقت نفسه فإن برنامج الصين النامي للمساعدة الخارجية يقدم خيارات جديدة للديكتاتوريات التي كانت تعتمد سابقاً على من يصرون على تقدمها في مجال حقوق الإنسان لاستحقاق المساعدة. وتغيير هذه الديناميكية يقتضي معاملة الصين وروسيا كدولتين تطمحان إلى القيادة العالمية، وبالإصرار على احترامهما حقوق الإنسان في معاملتهما لشعبيهما ونظرائهما من الدول، وتحميلهما المسؤولية في حالة الفشل في هذا. ويجب أن يتم إقناعهما بأن الطريق إلى ممارسة النفوذ ونيل الاحترام ليس طريق القسوة والوحشية، بل بلوغ حالة المواطنة العالمية المسؤولة. لكن لا يمكن توقع تحسينهما لالتزاماتهما تجاه حقوق الإنسان، إذا كانت التزامات حقوق الإنسان في دول أخرى تُباع لقاء عقود طاقة أو فرص استثمار بثمن بخس.

وفي أمريكا اللاتينية، فبينما قاومت دول قليلة رصد حقوق الإنسان بها؛ فإن بعضها الآخر راح يلعب دوراً متزايد الأهمية في تعزيز تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن رؤية ومضات أمل في إفريقيا وآسيا أيضاً، ولكنها نادرة. والعالم بحاجة إلى مدافع جنوبي أصيل عن حقوق الإنسان، إلى كيان يرفض الإقليمية باعتبارها أثراً تاريخياً من حقبة كانت الحكومات السلطوية تتضامن فيها للإفلات من الضغط في مجال حقوق الإنسان. واليوم ومع تزايد عدد

الحكومات التي تجري انتخابات دورية وتتحرك للوفاء بمطامح شعوبها، يجب أن تتحرك، في تعاملها مع الحكومات الأخرى، على هدي نفس الحقوق التي تمارسها شعوبها.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الكثير من دوله الأعضاء تدرك العجز في سياساتها الخارجية وماضية في البحث عن حلول. وقد ساعدت التجربة الأوروبية في مد المحظوظين المقيمين داخل الحدود الأوروبية بالسلام والرخاء، ولكن الاتحاد الأوروبي يفشل إلى درجة محزنة في الوفاء بوعده كمدافع عن حقوق الإنسان حول العالم. وقد تأتي بعض التغييرات المطلوبة مصحوبة بالتغيير السريع بشكل مباشر نسبياً، مثل تعديل نظام تناوب الرئاسة كل ستة أشهر للسماح بفرصة لتراكم الخبرات وإعداد إستراتيجيات بعيدة المدى. وقد يطالب البعض بتغيير في التقليد السائد والعداات السيئة، مثل زيادة شفافية مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتقليل الفجوة بين القيم المعلنة والتصرفات الحكومية. وتعدّ بعض التحديات الأخرى أكثر عمقاً وتأسلاً، مثل استبدال مطلب شرط الإجماع بالأغلبية في مجال حقوق الإنسان للسماح بتحرك أسرع وأقوى أثراً حول العالم. وكل هذا يقتضي أن تدرك حكومات الاتحاد الأوروبي بأن الحالة القائمة تعكس تنازلاً غير مقبول عن القيادة في زمن تندر فيه هذه القيادة بشكل خطير.

تحديات حقوق الإنسان

التحديات والمعوقات الجادة التي تواجه حقوق الإنسان، في حاجتها لقيادة عالمية أكثر فعالية، ليست بالقليلة. فمع شهر سبتمبر/أيلول 2005، وفي حدث تاريخي، تبنت حكومات العالم مبدأ المسؤولية عن حماية الشعوب التي ترتكب بحقها جرائم على مستوى واسع النطاق. ومنذ ذلك الحين وهذا الالتزام ما زال فارغاً. وتبقى دارفور مرادفاً للقتل الجماعي والاعتصاب والتشريد الجبري، ولكن المجتمع الدولي لم ينجح في أكثر من إصدار أكوام من قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة التي لا تنتقل لمرحلة التنفيذ. والمُلام هو الجبن السياسي المعهود الذي يظهر كلما نشأت الحاجة لنشر القوات العسكرية لمنع القتل الجماعي، لكن هناك أيضاً غياب ضغط قوي على الحكومة السودانية لقبول قوة حماية حقيقية في إقليمها. ومع نشر هذا التقرير في نوفمبر/تشرين الثاني، ما زال لا يوجد ما يشير إلى احتمال رضوخ الحكومة السودانية لبعض الشيء، كرد فعل للضغط الصيني الجديد، والذي نال كل ترحاب. ولكن يبقى مبهماً إن كانت حكومة الخرطوم ستسمح بانتشار القوات بتفويض مناسب وقدرة كافية لوقف القتل، أو إن كانت ستضع حداً لسياساتها القاتلة ذاتها.

وجزاء من المشكلة يتمثل في أن الغزو الأمريكي للعراق ومحاولات إدارة الرئيس بوش الأخيرة لتبرير الغزو على أنه تدخل إنساني، قد يسرت على حكومات كحكومة السودان مواجهة أية مقاومة لمحاولات التدخل بالقوة لإنقاذ شعب دارفور. ومن نفس المنطلق فإن الترويج للديمقراطية، وهو من أهداف حقوق الإنسان المحورية، يعاني من خطر فقدان المصداقية، بعد أن ساوت الإدارة الأمريكية بينه وبين تغيير النظم بالقوة العسكرية.

وفي السياق ذاته فإن مسألة محاكمة المسؤولين عن أحداث القتل الجماعي وما تحمل من أهمية هي عرضة للهجوم والانتقاد، خاصة في أوغندا، حيث يحاول القتل الإفلات من العقوبة الواجبة لقاء إقدامهم على القتل. والإرهاب، تلك الرؤية الخطيرة القائلة بشرعية قتل المدنيين لغايات سياسية، يبقى مقبولاً في أجزاء كثيرة من العالم. فها هي العراق سقطت في أحداث عنف طائفي دموية وضحاياها الأساسيين هم المدنيون. وتفرض الحكومات القمعية قسوتها الهائلة على شعوبها في كوريا الشمالية وبورما وتركمانستان. والديكتاتوريات المنغلقة على نفسها مستمرة في السعودية وسوريا، والصين تترجع، وروسيا ومصر تشنان حملاتهما على المنظمات غير الحكومية، وبيرو وفنزويلا ماضيتان

على نفس الطريق، وإيران وأثيوبيا تُسكتان أصوات المُنتسقين، وأوزبكستان تصطدم مع المُنتسقين بقوة و عنفوان جديدين وترفض التحقيق الخارجي المستقل في مذبحة مايو/أيار 2005 بمدينة أنديجان شرقي إقليمها، وروبرت موجابي يفضل الدفع بموزمبيق إلى الخراب على أن يتحمل المعارضة السياسية، وقتيل الحرب الأهلية يعود للاشتعال في سريلانكا، ويشند في أفغانستان، ويستمر في كولومبيا، ويهدد نيجيريا، وإسرائيل تشن حملات عشوائية على لبنان في حربها على حزب الله، وحزب الله يستهدف مدناً إسرائيلية خالية من الأهداف العسكرية.

والمؤسسة الدولية التي تركز جهودها للتصدي لهذه المشكلات، وهي مجلس حقوق الإنسان الجديد التابع للأمم المتحدة، لم تُظهر بعد أي تحسن حقيقي عن سابقتها مفوضية حقوق الإنسان غير المؤثرة. والواجب المحوري للمجلس هو الضغط على الحكومات شديدة التعسف بغية التغيير. ويقتضي هذا اتخاذ مجموعة خطوات تدريجية تؤدي إلى نشر مراقبي حقوق الإنسان والإدانة الجهرية لانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن في مهزلة أصابت المبادئ السامية المؤسسة للمجلس، فهو ما زال إلى الآن مُقصرًا في انتقاد أية حكومة باستثناء الحكومة الإسرائيلية. وُجِّل ما تُمكن من فعله هو "الحوار التفاعلي" مع المحققين الأممين والتخطيط لـ "مراجعة النظراء"، مخلفاً ورائه أداته الأقوى، وهي الإدانة الجماعية من جانب الحكومات. وهذا الفشل، إن لم يتم تعويضه بواسطة تصرف حاسم من قِبَل الأنصار الحكوميين لحقوق الإنسان، يهدد بإثارة التساؤلات حول قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على معايير حقوق الإنسان العالمية، وفي ظل هذه التساؤلات فإن أنصار "تحالف الراغبين" – النموذج المتجسد المضاد لمبدأ عالمية معايير الأمم المتحدة – لهم اليد العليا.

الحكومة الأمريكية: مصداقية مهزوزة

كانت الولايات المتحدة في الماضي محط أنظار الكثيرين ممن يرغبون في مثل يُحتذى به في مواجهة هذه التحديات. وإن لم تكن أبداً نصيرة ثابتة وبشكل منتظم لحقوق الإنسان، فقد ظلت الإدارة الأمريكية نصيراً بارزاً ومؤثراً لها. لكن صوتها أصبح أجوف، وهي خسارة كبيرة منيت بها حقوق الإنسان. وبعيداً عما أصابها من غزوها الفاشل للعراق، فإن مصداقيتها كمنصيرة لحقوق الإنسان تراجعت بسبب الاعتداءات التي تمارسها الآن باسم محاربة الإرهاب. وقليلون هم سفراء الولايات المتحدة الذين يجروون الآن على الاحتجاج على تحقيقات تحت التعذيب، أو احتجاز دون محاكمة، أو حتى حالات "اختفاء"، وهم يعرفون مدى سهولة قلب المائدة من قبل أي مُحاور واستشهاده باعتداءات الولايات المتحدة كعذر لاعتداءات حكومته، علماً بأن هذا العذر وإن كان رخيصاً فلا يقلل هذا من أثره. ولا يمكن الشعور بالسلوى في حقيقة أن الولايات المتحدة بعيدة عن أسوأ منتهكي الحقوق في العالم. فالاعتداءات التي ارتكبتها بالفعل أدت إلى ما يكفي من أضرار.

ويبدو العام الأخير أية شكوك حول انتهاج إدارة الرئيس بوش التعذيب وأية معاملة مسيئة على أنها سياسة عليا قادمة من المستويات الرفيعة بالإدارة، وأنها خروج عن المألوف وسلوك مشين لبعض مسؤولي التحقيق من المستويات الدنيا. وزعمت الإدارة أنها تدين التعذيب، ولكنها أصرت على عدم منع وسيلة التعذيب الشهيرة والمعروفة باسم الإغراق الزائف. وبرغم حظر المعاهدات الدولية الشامل لأي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المحطة من الكرامة، فقد زعمت الإدارة بأن لها الحق في فرض هذه المعاملة طالما كان ضحيتها شخصاً غير أمريكي وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهو موقف تراجعت عنه فقط بعد أن تبني الكونغرس الأمريكي قانون معاملة المحتجزين لعام 2005 بأغلبية حصينة ضد الفيتو. ولعل أسوأ نقطة على هذا الخط جاءت في سبتمبر/أيلول 2006،

حينما تقدم الرئيس بوش بدفاع صارخ عن التعذيب، مشيراً إليه بشكل مغلوط على أنه "مجموعة إجراءات بديلة (للتحقيق)".

وفي مواجهة هذه التطورات والمقاومة المتصاعدة لهذه التقنيات غير القانونية من جانب أعضاء الجيش الأمريكي من أصحاب الزي العسكري، فإن البنتاغون تبنى في سبتمبر/أيلول دليلاً جديداً خاصاً بالتحقيق العسكري الاستخباراتي في الميدان يرفض التحقيق الجبري من قبل القوات العسكرية. لكن الإدارة السياسية ماضية في إصرارها على تحويل مستجوبي وكالة المخابرات المركزية سلطة استخدام هذه التقنيات الجبرية في التحقيق. وقانون التفويض العسكري الذي تبناه الكونغرس في سبتمبر/أيلول أكد على الأخص على الحظر المطلق للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة الإنسانية، لكنه ترك الحظر بلا وسيلة إلزام، بالحد من أصناف التصرفات التي تعتبر إجرامية، وبإنكاره على المحتجزين حقهم في نقض احتجاجهم أمام القضاء.

ويحظى الاحتجاز التعسفي المستمر من جانب الإدارة الأمريكية، باعتباره أداة لمقاومة الإرهاب، بنفس القدر من الاهتمام. فقد شوه تماماً السلطة التقليدية للأطراف المتنازعة في الحرب والمخولة بصدد احتجاز مقاتلي العدو حتى انتهاء النزاع المسلح. وباستغلالها لمصطلح "الحرب العالمية على الإرهاب" فالإدارة تسن لنفسها سلطة توقيف أي شخص غير أمريكي، من دون إشراف قضائي، من أي مكان بالعالم باعتباره "مقاتل عدو" وأن تحتجزه دون توجيه اتهامات أو المثول للمحاكمة حتى وفاته. وتنفي الإدارة الحاجة لأية صلة بين الشخص المحتجز والمشاركة الفعلية في نزاع مسلح، وهو القيد التقليدي على هذه السلطة الممنوحة في زمن الحرب للحد من إجراءات المحاكمة العادلة. وتصيح الحقوق الأساسية عرضة للخطر حين تصرح حكومة ما بمثل هذه السلطة الاستثنائية.

واغتصاب الإدارة الأمريكية لهذه السلطة يمتد لدرجة انتحال سلطة "إخفاء" الأفراد، بأن تعتقلهم سرياً دون أية إشارة لهذا، وبلا محام، ولا زيارة من الصليب الأحمر، أو اتصال بالعالم الخارجي. وهذه الممارسة الذميمة التي أدانتها الولايات المتحدة على نطاق واسع، وعن حق، في الماضي لدى ممارسة حكومات أخرى لها، تترك أصدقاء وعائلة الشخص المختفي يتساءلون لماذا اختفى وإن كان ما زال على قيد الحياة.

ولم تفلح أشكال الإساءة هذه، التي تم ارتكابها باسم مكافحة الإرهاب، إلا في تصعيد التهديد الإرهابي. واستخدام التعذيب والاحتجاز التعسفي يغذيان من تجنيد الإرهابيين في المجتمعات التي يأتي منها الضحايا. وتتسبب في إقصاء هذه المجتمعات عن مسؤولي تنفيذ القانون الذين يحاولون بلوغ معلومات ممن يبلغون من داخل تلك الجماعات عن أي نشاط مريب، وهو مصدر استخباراتي أهم بكثير من الاعترافات المأخوذة جبراً من شخص مشتبه به. كما تضحي بالقيم الأخلاقية وتعزز في نفس الوقت المبدأ الخاطئ القائل بأن الغاية النبيلة تبرر الوسيلة الحقيرة.

ترك هذا الطريق المظلم المدمر الولايات المتحدة عاجزة عملياً عن الدفاع عن بعض أهم الحقوق الأساسية. وما زال بإمكان الولايات المتحدة الترويج لحرية التعبير عن الرأي وحرية التنظيم والأديان، وهي حريات تمارسها على نطاق واسع وفي نفس الوقت تنتهكها. لكن حين يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية الأهم مثل الحق في عدم التعرض للتعذيب والاحتجاز التعسفي، فإن منهج الكيل بمكيالين يجعل الدفاع عن انتهاك تلك الحقوق ضرباً من ضروب المستحيل.

وجاءت زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو لواشنطن في إبريل/نيسان 2006 بمثابة تأكيد لهذا القصور. وفي استثناء نادر ذكر الرئيس بوش لفظ "حقوق الإنسان"، لكن سرعان ما حدد ما يعنيه بـ: "حرية التجمع والكلام والعبادة" ..

وكلها حريات جديرة بالاحترام، وهي الحريات التي تحترمها الولايات المتحدة، ولكنها جاءت بمثابة تنصل من المواجهة المباشرة لاستخدام الحكومة الصينية الاحتجاز التعسفي وظروف السجن المسيئة للنزلاء؛ بغية إحكام قبضتها على السلطة.

وقد يتمني المرء أن يكون إسكات صوت أمريكا في الدفاع الفعّال عن حقوق الإنسان قصير الأجل.. وأن يكون نتاجاً لرفض إدارة سياسية ما لأية قيود على سلطتها. ويتوقف الكثير على الخطوات التي سيأخذها الكونغرس المُشكل حديثاً لعلاج أسوأ هذه الانتهاكات، والتي ستتخذها إدارة تالية من أجل إزالة آثار الإدارة الحالية وعقابها.

لكن الضرر الذي وقع جوهرى بطبيعته. وتساوي الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان حالياً بين التقدم في حقوق الإنسان و"تغيير النظام" وغزو العراق، وهي معادلة استخدمتها السودان وكانت ذات آثار قاتلة بإبعادها الضغوط عن دارفور. وبعض الأمريكيون ينتهجون نفس المنهج. والحفاظ على الإرادة الأمريكية والقدرة على الترويج لحقوق الإنسان، في إطار السعي للحكم الديمقراطي الرشيد، يتطلب طلاقاً بانئاً من الرؤية العسكرية وفكر المحافظين الجدد. وعلى الأرجح فالدعم العام للدفاع عن حقوق الإنسان سيستند إلى فصل تجاهل الإدارة الأمريكية لحدود إقليم الولايات المتحدة الدولية بالتدريج بحقوق الإنسان في مواقف وحالات لا تستدعي التدخل الإنساني حقاً على جانب، وعن واجب الدفاع عن المقهورين والتصدي للدفاع عن حقوقهم على الجانب الآخر.

الصين

مع تراجع مصداقية الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان، تسببت الصين في تدهور الوضع أكثر. فاقتصادها الذي ازدهر حديثاً وتعطشها للموارد الطبيعية أديا بها للعب دور دولي أقوى، لكنها تفادت الاستعانة بهذا التأثير في تعزيز حقوق الإنسان، وتُصر على التعامل مع الحكومات الأخرى "دون النظر لأية اعتبارات سياسية" على حد قول الرئيس هو جينتاو، وبالفعل فموقف الصين من حقوق الإنسان قد يتراوح ما بين عدم الاكتراث والعداء.

ولعل مسائل مثل الرياء والتضليل هي السبب وراء تردد الصين في الدفاع عن الحقوق التي تنتهكها بإقليمها، مثل حق إقامة مجتمع مدني مستقل وحكم القانون. لكن هناك قضايا تفل فيها مثل هذه المخاوف ولا يجب أن تمثل مبعث قلق للصين. فمذ قمع حركة الديمقراطية في حادث ميدان تيانانمين على الأقل والصين لا تتخرط في حوادث قتل جماعي، ولا أحداث قتل لطوائف عرقية أو جرائم ضد الإنسانية. وهكذا فمصداقية الصين تعتمد على الدفاع عن يواجهون قمعاً بالغاً، خاصة شعب دارفور. لكنها لم تفعل إلا القليل وبعد فوات الأوان. وجزء من تفسيرها لهذا هو قلقها الأيديولوجي لما تسميه "التدخل في شؤون داخلية" لدول أخرى. وجزء آخر هو منح الأولوية لسعيها للموارد الطبيعية، وإعلاؤه على تعزيز بقاء وحياة من يعيشون على الأرض التي تخرج لها هذه الموارد. وأياً كان توازن الاعتبارات، فالصين قد أدت أقل من المفترض أن تفعله بكثير.

وثمة دلائل تشير إلى أن موقفها هذا سيتزحزح نوعاً. ففي سبتمبر/أيلول، بدا أن الصين قد أوقفت إمداد كوريا الشمالية بالنفط مؤقتاً بسبب اختبار بيونغ يانغ لصواريخ بعيدة المدى. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وبعد اختبار كوريا الشمالية النووي الأول، هددت الصين بالمزيد من الإيقاف للنفط؛ حتى تعود حكومة كوريا الشمالية لطاولة المفاوضات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، فرض وانغ غوانغيا، ممثل الصين الدائم بالأمم المتحدة، ضغطاً غير كافٍ على السودان لكي

تقبل بنشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. كما زادت الصين من عدد القوات التي تقدمها لتعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لكن وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن المُفوض بنشر قوات الحماية في دارفور قد استند إلى موافقة حكومة الخرطوم على التنفيذ، إلا أن الصين اكتفت بالامتناع عن التصويت على القرار، بدلاً من أن تدعمه. ويكفي سوءاً أن الصين انضمت إلى باقي الدول أعضاء المجلس في التراجع عن مسؤولية حماية ضحايا المذابح الجماعية، وأكتفت بطلب الإذن من القتلة لحماية ضحاياهم. لكن موقف الصين تدهور أكثر بعد أن رفضت استخدام، أو منع، مصادر أساسية قادرة على تأمين تلك الموافقة.

ولأن الصين تشتري ثلثي صادرات السودان من النفط، وهي المستثمر الأكبر في صناعتها النفطية، فإن اقتصاد السودان يزدهر، ويشجع حكومة الخرطوم على المضي في مذبحتها في دارفور وتركها تزهر بالأموال اللازمة لشراء الأسلحة - وأحياناً هي أسلحة صينية - لتستمر في القتال. ومنع ذلك الربح سيجعل الحكومة السودانية أكثر عرضة للضغوط من أجل وقف القتل في دارفور والسماح بانتشار قوات الحماية. ونرى الصين الآن تظهر نفسها على هيئة القادرة على فرض عقوبات حظر النفط على كوريا الشمالية، ولكن في دارفور فالصين لم تبذل أية جهود من هذا القبيل. وقد سمحت لمجلس الأمن بحظر السفر وتجميد أصول أربعة أشخاص، وهم اثنان من قادة حركة التمرد، وأحد قادة الجنجويد، وضابط جيش متقاعد، وليس بينهم أي مسؤول حكومي رفيع المستوى. وإذا أرادت الصين تفادي إعطاء الانطباع بأنها تعلي اهتمامها بالاستمرار في تدفق النفط إلى اقتصادها المتنامي على وقف إراقة الدماء في دارفور؛ فعليها رفع مستوى جهودها بغية الضغط على حكومة السودان لتتعاون، علماً بأن صادرات السودان إلى الصين تمثل ما بين 4 إلى 7 بالمائة من واردات الصين النفطية.

إضافة إلى دارفور تمتد المشكلة إلى:

- الصين ماضية في كونها مصدر استثمار وإمدادات عسكرية لزمبابوي، برغم حرب الرئيس روبرت موجابي على شعبه، مع التهجير القسري الجماعي لسبعمئة ألف نسمة من سكان الحضر الفقراء من منازلهم باعتبارهم مناصرين محتملين للمعارضة السياسية، وهدم بيوتهم، والاحتجاز التعسفي المتكرر، والتعذيب لأنصار المعارضة، وتدمير اقتصاد البلاد. وكان الأثر سيئاً بشكل خاص مع منع العلاج عن عشرات الآلاف ممن تم إخراجهم من بيوتهم وممن يعانون من مرض الإيدز.
- منح قروض بخمسة مليارات دولار لأنجولا بلا قيود أو شروط سياسية، فقد أضعفت الصين من أثر جهود صندوق النقد الدولي لفرض حالة شفافية أكبر على الميزانية؛ لمنع الحكومة من نهب الأموال العامة، بما يقدر بزهاء 4 مليارات دولار من سنة 1997 إلى 2002، وهو ما يوازي قدر إنفاق أنجولا بالكامل على البرامج الاجتماعية أثناء تلك الفترة.
- بعد أن قتلت قوات أوزبكستان الحكومية مئات المتظاهرين بأنديجان في مايو/أيار 2005، رحبت الصين بالرئيس إسلام كريموف بإطلاق 21 طلقة مدفعية على شرفه، وأعلنت إبرام صفقة نفطية مع أوزبكستان بستمئة مليون دولار. وفي 2006 شاركت الصين في تدريبات عسكرية مشتركة مع أوزبكستان ووقعت بروتوكول تعاون لعامين.

- الصين مهتمة بمنع تدفق اللاجئين من كوريا الشمالية أكثر من وقف التهديدات الخطيرة على حياتهم والتي يعد مبعثها هو ممارسات حكومة كيم يونغ إيل القاسية وغير الكفؤة اقتصادياً. وبرغم قمع كوريا الشمالية الواسع، فإن الصين تتظاهر بأن من يهربون من كوريا الشمالية هم جميعاً مهاجرون لأسباب اقتصادية، وتمتنع عن التعاون مع مقرر الأمم المتحدة الخاص الذي يحقق في ظروف حقوق الإنسان بكوريا الشمالية. وليس ثمة دليل على ممارسة الصين لضغوط على بيونغ يانغ لمنع قمعها مقارنة بالضغط الذي تمارسه عليها بسبب اختبارات النوية وصواريخها بعيدة المدى.
- الصين هي الداعمة الأكثر سخاءً لحكومة بورما العسكرية، وتهتم بموارد بورما الطبيعية أكثر من دعم حقوق الشعب البورمي الذي يرزح تحت المعاناة منذ سنوات كثيرة.

وليست الحكومة الصينية هي أول حكومة تعطي مصالحها الاقتصادية والسياسية على مصالح فقراء وتوسع العالم. ومنذ زمن بعيد والقوى الإمبريالية تفعل الشيء نفسه وأساء، ولكن الحزب الصيني الشيوعي مبني على إيديولوجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع، وترسم حكومة بكين لنفسها صورة الدولة الصديقة للعالم النامي، وتفخر بتوفيرها الوظائف والتخفيف من وطأة الفقر، وتوفر المساعدة للشعوب الأخرى بصورة متزايدة، ولكن بعض تصرفاتها تأتي على النقيض من هذه المبادئ.

والحكومات القمعية التي تدعمها تسحق وتحرم شعوبها. وقد يتقدم أغنياء النفط السودانيون الجدد بالأنخاب للصينيين من مقاهيم الأنيقة على ضفاف النيل، ولكن شعب دارفور المشرد المنتزع من أرضه ليس قادراً على هذا. وقد يشكر روبرت موجابي الحكومة الصينية لتمكينه على التمسك بالسلطة، ولكن السبعائة ألف مواطن زيمبابوي الذين باتوا مشردين بلا بيوت في عملية "تنظيف النجس" التي شنّها، لا يقدرّون على التقدم بالشكر. والنظام العسكري البورمي وبمساعدة الصين، ماضٍ في بناء مخزون جديد من العتاد، ويتمتع بترسانة هائلة من الأسلحة، ولكن الشعب البورمي يعيش في فقر مدقع وخوف. وإذا أرادت الصين كسب الاحترام الدولي الذي تسعى إليه؛ فعليها أن تتأى بنفسها عن تلك الحكومات، لا أن تدعمها.

ويصعب تصديق أن الحكومة الصينية تريد أن تُعرف باعتبارها نصيراً للطغاة، ومستغلة للفقراء المحرومين. ونرجو من حكومة تسعي بلهفة لأن تكون رمزاً للعب الدولي المنصف والتعاون الدولي – في الألعاب الأولمبية – ألا تتخلى عن التعاون الدولي في رد فعلها على ما يجري لضحايا شركائها الطغاة وضحاياهم من الشعوب. ولكن لن يحدث التغيير إلا إذا وجدت الصين رد فعل على تصرفاتها القبيحة. فمنذ عقود من الزمان والحكومة الصينية تمارس القمع وتلعب دوراً عالمياً محدوداً، بحيث لم ينتظر الكثيرون أي شيء من حكومة بكين غير الاعتداء على حقوق الإنسان، ولم تخيب الصين هذا الظن. واليوم ليس لنا أن نتوقع الأفضل إذا لم تكن هناك حكومة مستعدة لمسائلة الحكومة الصينية عن أفعالها.

ولدى مواجهتها بشكل مباشر بشأن حقوق الإنسان تقدمت الحكومة الصينية ببعض التنازلات، ففي اجتماعه بالرئيس بوش في أبريل/نيسان، قال الرئيس الصيني: "على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة".. ستكون الحكومة الصينية "مستعدة لدعم قضية حقوق الإنسان العالمية". وبشأن دارفور فإن الصين بامتناعها عن التصويت قد سمحت بصدور قرارات مجلس الأمن المخولة بنشر قوات حماية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، وتحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الأعمال الوحشية المرتكبة. وكذلك، وكما ذكر، فقد مارست بعض الضغوط المحدودة على حكومة الخرطوم. وقد

سمحت الصين بعقد محاكمة في كمبوديا للتحقيق في التصرفات الإجرامية الوحشية لحليفتها السابق، نظام الخمير الحمر.

ولكن الحكومات التي تعتبر النصيرة التقليدية لحقوق الإنسان مشغولة بإبرام صفقاتها التجارية مع الصين فلا تبدي قلقها من سلوك حكومة بكين داخلياً أو خارجياً إلا نادراً. وإذا كانت ملتزمة بمبادئها التي تزعمها حقاً؛ كانت ستدين دور الصين المتزايد في القمع على مستوى العالم. وبضمان أن الصين ستدفع ثمن تصرفاتها السيئة بسمعتها، تبقى هنالك فرصة قائمة لتشجيعها على انتهاج سلوك أفضل.

روسيا

مضت روسيا على نفس المسار. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي غرقت روسيا في فوضى عارمة داخلياً منعته من تولى دور خارجي. ولكن مع تنامي قيمة احتياطياتها من الغاز والنفط والرئيس بوتين يعزز قوته بالتخلص من معظم مراكز القوى الداخلية، ويستعرض الكرملين عضلاته. ويدافع من التصميم على تأكيد الهيمنة في نطاق دول الاتحاد السوفيتي السابق، فإن روسيا، تحت حكم بوتين، تسعى لتملق طغاة مُحاصرين مثل إسلام كريموف رئيس أوزبكستان، وألكسندر لوكاشينكو رئيس روسيا البيضاء، وسبارمورات نيازوف رئيس تركمانستان، وفعلت كل ما في وسعها لتقويض الحكومات الديمقراطية في أوكرانيا وجورجيا.

على سبيل المثال، فعشية الذكرى السنوية الأولى لمذبحة أنديجان في أوزبكستان، أبدى الرئيس بوتين دعمه السياسي للرئيس كريموف بدعوته إلى مقر عطلته. وفي نفس الوقت تقريباً صادق البرلمان الروسي على معاهدة تحالف عسكري مع أوزبكستان، وكذلك على الرغم من تأثيرها القائم، فإن روسيا لم تبذل أقل الجهد بغية تخفيف القمع في تركمانستان، رغم أن بعض الضحايا من المواطنون الروس.

ويضاهاى هذا السلوك الخارجي سلوك بوتين داخلياً، فهو المشرف على القوات العسكرية في الشيشان، والمستمرة في استخدام التعذيب و"الاختفاء" أكثر من الشرطة في أي بلد آخر. وله سلطة كبح جماح قواته في الشيشان والمتسببين في معظم هذه الاعتداءات، لكن بدلاً من هذا يدعمهم بلا قيود ويغمر رؤساءهم بالإطراء. وحول الكرملين الذي يسيطر عليه معظم مراكز القوى المنافسة، من البرلمان، إلى حُكام الأقاليم، إلى الإعلام الإلكتروني، إلى مجتمع المال والأعمال، إلى شركاء طيعين. والمنظمات غير الحكومية، وهي أحد القطاعات المستقلة التي ما زالت قائمة، مهددة بالقوانين الجديدة الداعية للتدخل في شؤونها وإغلاقها. وقام معتدون مجهولون بقتل الصحفيين المستقلين من أمثال أنا بولتيكوفسكايا، والتي حققت في الأعمال الوحشية المُرتكبة بالشيشان.

ومثل الصين، فقد دفع بوتين ثمناً بخساً لقاء تعاونه مع الدكتاتوريات، فلا تشير علناً إلى أعماله السيئة إلا حكومات قليلة، ولا يكاد أحد يسمع تدمرها العابر تحت صخب دأبها لإبرام صفقات موارد الطاقة.

وسوف تستمر روسيا في أعمالها السيئة إذا استمرت في الإفلات من العقاب. والحكومة الروسية تطمح إلى التطلع بصفة العالمية، فعضويتها في "الثمانية الكبار" مهمة لهذا الاعتبار، ولكن لم تصمم ديمقراطيات العالم الكبرى على أن تدفع مقابل مقعدها على الطاولة، وقد كافنوا روسيا برئاسة "الثمانية الكبار" في يوليو/تموز، وسمحوا لها باستضافة قمة "الثمانية الكبار" في سان بطرسبرغ دون أي تحرك إيجابي منها على صعيد سجلها في حقوق الإنسان سواء

داخلياً أو خارجياً. ورغبتها في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتي تقترب من التحقق مع صدور هذا التقرير، تعتمد في تحققها على استعدادها لانتهاج القواعد الاقتصادية العالمية. ولكن العالم يرتكب خطأ حين يقبل بدولة سلطوية مغلقة كروسيا طالما سوقها مفتوحاً. ولن يكون تحويل روسيا عن طريقها سهلاً أبداً، لكنه سيصبح مستحيلاً إذا لم يحاول أحد، وإذا بقي من له سلطة إبداء الاعتراض صامتاً.

حكومات الجنوب الديمقراطية

قد يكون أحد المصادر المحتملة لقيادة حركة حقوق الإنسان هو بعض الحكومات الديمقراطية الجديدة والقديمة في الجنوب. ولأن تلك الحكومات غير غربية؛ فإن الدفاع عن حقوقها قد يساعد على تأكيد مبدأ عالمية حقوق الإنسان. ولأن معظمها مجاورة لحكومات تعسفية معتدية؛ فقربها منها قد يمنحها نفوذاً أكبر وكلمة أعلى في مجال حقوق الإنسان. ولأن الكثير منها نشأت بعد فترات ممتدة من القمع البالغ، سواء كان مبعثه الاستعمار، أو الأبارتيد، أو الديكتاتوريات؛ فيمكن أن تكون لها سلطة أدبية خاصة في قضايا حقوق الإنسان. وبعض الحكومات الجنوبية بدأت ترتقي لدور الزعامة المقدر لها أن تتبوأه، ولكن الوقفات القوية لصالح حقوق الإنسان متفرقة بحيث لا تستطيع أن تشغل فجوة القيادة الحالية.

دعمت دول أمريكا اللاتينية بشكل عام جهود تعزيز آليات حقوق الإنسان الدولية. وصادقت كل دول المنطقة تقريباً على المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، وقاومت الكثيرات منها الضغوط الأمريكية الكثيفة، ومنها التهديد بفقدان الدعم الأمريكي المستدام، لتوقيع الاتفاقيات الثنائية الخاصة بإعفاء مواطني الولايات المتحدة من سلطة تحكيم المحكمة الجنائية الدولية. وفي الأونة الأخيرة دعمت بعض الدول، وأهمها الأرجنتين وشيلي والمكسيك، تأسيس مجلس جديد لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ثم اختيرت المكسيك كأول دولة تترأس المجلس، ويُعزى هذا، في أغلبه، إلى دور المكسيك البارز الذي لعبته في السنوات الأخيرة لصالح دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي. ولعبت الحكومة المكسيكية دوراً قوياً في الدفاع عن حقوق الإنسان أثناء محاربة الإرهاب، بأن تقدمت بمشروع قرار في هذا الصدد للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي جرى تبنيه بالإجماع، ونجحت في تكليل ضغوطها بالنجاح، والخاصة بإنشاء مكتب خاص بحقوق الإنسان والإرهاب في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما دعمت الأرجنتين حقوق الإنسان في إطار نظام الأمم المتحدة باستخدامها لمقعدها في مجلس الأمن للتصدي لأزمته حقوق الإنسان في دارفور وبورما.

ولكن هناك استثناء هام في أمريكا اللاتينية.. فكوبا ترفض بشكل قاطع كل الجهود الرامية لتحميلها مسؤولية سجلها المروع في مجال حقوق الإنسان. والحكومة الكولومبية أصرت على تخفيض تمثيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا، وناصرت فنزويلا فكرة أن السيادة الوطنية تعلو التزامات الدولة بحقوق الإنسان الدولية.

وتتضمن التطورات الإيجابية في إفريقيا مناداة الرئيس الليبيري إلين جونسون سيرليف بتسليم الرئيس الليبيري السابق تشارلز تيلور للمحاكمة باتهامات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي أذعن لها أخيراً رئيس نيجيريا أولوسينج أوباسانجو، وموافقة رئيس السنغال عبد الله واد المتأخرة، وبطلب من الاتحاد الإفريقي، على بدء التحرك نحو محاكمة الرئيس التشادي السابق حسين حبري لقاء جرائم التعذيب. كما لعب الاتحاد الإفريقي - وهو المؤسسة المبنية على الالتزام بالديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون - دوراً هاماً في قضية دارفور، برغم أن قوته العسكرية المؤلفة من سبعة آلاف شخص لم تكن كافية للمهمة في إطار مساعدة الأمم المتحدة التي رفضتها الخرطوم.

فضلاً عن هذا فقد شهد شهر يونيو/حزيران انتهاء آلية مراجعة النظراء الإفريقيين للشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل إفريقيا، من إعداد تقرير ينتقد جوانب كثيرة من سجل رواندا الضعيف في حماية حقوق الإنسان، وهي بداية لما يفترض به أن يكون تعليقاً إفريقياً منتظماً على مشكلات حقوق الإنسان في إفريقيا. كما تمت مراجعة سجل حقوق الإنسان الغاني.

وفي آسيا برزت كوريا الجنوبية كنصير دائم لجهود حقوق الإنسان، طالما ظل الأمر بعيداً عن كوريا الشمالية، إذ تبدو حكومة سيول أكثر اهتماماً بتجنب سقوط حكومي على الحول دون إنهاء القمع ضد الشعب الكوري الشمالي. وحتى في هذا الصدد، وفي تحول هام، صوتت حكومة سيول في نوفمبر/تشرين الثاني لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

ولكن هذه الجهود الحكومية في مجال حقوق الإنسان تبقى الاستثناء وليست القاعدة. ففي مجلس حقوق الإنسان أدى الإحساس الذي عفي عليه الزمن بالولاء الإقليمي، بعدد من الحكومات الإفريقية والآسيوية، والتي تلتزم ظاهرياً بحقوق الإنسان، مثل غانا ومالي والسنغال وجنوب إفريقيا، وكذلك الهند وأندونيسيا، إلى السماح بأن تملّي عليها مواقفها دولٌ مثل الجزائر وباكستان.

وتبقى الهند – أكبر دولة ديمقراطية في العالم وقائد محتمل – غارقة في عهد الحرب الباردة المعادية لنشر حقوق الإنسان خارج حدودها. وقد تبادت كثيراً، أثناء قمة مع الصين في نوفمبر/تشرين الثاني، لدرجة أنها طلبت من لاجئين من التبت ألا يحتجون علناً على الألم الناجم عن ترحيلهم. ولكن وعلى الجانب الإيجابي، فالهند تغلبت على حساسيتها المزمنة إزاء التورط الخارجي في جنوب آسيا، ودعمت نشر قوة مراقبة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة ساعدت على إيقاف سقوط نيبال وهي على شفا كارثة.

أما جنوب إفريقيا، التي يبدو أنها نسيت أنها كانت المستفيدة من حملات دولية قوية ضد الأبارتيد، فتستمر في الإصرار على أن الدبلوماسية الهادئة فقط هي المناسبة للتصدي لتدمير روبرت موجابي لشعب زيمبابوي. وموجابي نفسه كان مناهضاً قوياً للأبارتيد، ولكن يبدو أن رئيس جنوب إفريقيا تابو مبيكي يعلي احترامه لحليفه السياسي على مبادئ حقوق الإنسان التي كافح من أجلها.

وإجمالاً، فبينما يجب أن تكون حكومات الجنوب الديمقراطية شريكة أساسية في حماية حقوق الإنسان؛ فعليها أن تثبت استعدادها لملاً تلك الفجوة في القيادة.

الاتحاد الأوروبي

مع إفقاد الولايات المتحدة نفسها لأهليتها لنشر حقوق الإنسان، وتقويض الصين وروسيا لتلك الجهود، وعدم تقدم الجنوب بعد لتولي نصيبه من العبء، فمن المهم أن يرتقي الاتحاد الأوروبي لمستوى الحدث ويتولى دور القيادة. ففي نهاية المطاف؛ فالاتحاد الأوروبي هو أكبر تجمع من الدول الديمقراطية في العالم، وهو قائم على أساس الالتزام بحقوق الإنسان وحكم القانون. ولكن الحقيقة الباعثة على الحزن هي أن الاتحاد الأوروبي لم يقترب مقدار خطوة واحدة نحو ارتداء عباءة القيادة. وكثيراً ما يصدر الاتحاد الأوروبي بياناً لا يشق له الغبار حول مشكلة ما في مجال حقوق الإنسان، ولكنه يصدر في العادة من موظف في بروكسل، أو على شكل بيان صحفي، وليس من رئيس دولة أو

وزير خارجية يتكلم بشكل مباشر إلى الصحافة أو علناً. ونادراً ما يتبع مثل هذه البيانات تحرك حازم أو ضغط لحماية حقوق الإنسان. ونتيجة للمشكلات التنظيمية على جانب، ولغياب الإرادة السياسية في جانب آخر، فأداء الاتحاد الأوروبي الناقص في حقوق الإنسان قد خلف ورائه فجوة قيادة متزايدة الاتساع.

ويوضح دور الاتحاد الأوروبي في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة هذه المشكلة. فالولايات المتحدة لم تسع لترشيح نفسها لرئاسة المجلس حتى، وهو قرار يستند في معظمه إلى الخوف من الفشل في تبوء المنصب. وحمل معظم عبء المجلس الجديد على الارتقاء للوفاء بمبادئه يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الأقرب، وهي حكومات مثل أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والنرويج، وسويسرا.

والمجلس مقسم بالتساوي بين المناصرين والمعارضين التقليديين لدعم حقوق الإنسان، مع بعض الحكومات الديمقراطية في آسيا وإفريقيا الحاملة للأصوات المترددة. وبالعامل مع حكومات أمريكا اللاتينية حتى تنضم للمصوتين الذين لم يقرروا بعد، فإن الحكومات الأوروبية يمكنها بلوغ الأغلبية، للتصدي لمشكلات مثل الجرائم ضد الإنسانية في دارفور، والإفلات من العقاب على الجرائم في أوزبكستان، وحرب سريلانكا الأهلية العائدة. لكن الحقيقة المحزنة هي أن الحكومات المسيئة، التي يبدو أنها انضمت للمجلس لكي تفوضه وإن زعمت نقيض هذا، تفوقت على الأوروبيين وحلفائهم. ووسط حالة ذهول، لم يقدم مناصرو حقوق الإنسان غير الانهزامية والأعداء الواهية.

ولم يقدم الاتحاد الأوروبي وغيره من المناصرين الحكوميين لحقوق الإنسان أية رؤية مقنعة لتعامل المجلس مع الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان. ولم يتقدموا بالتفاوض والتحرك لإقناع أصحاب الأصوات المترددة بالعدول عن اتباع كتلهم الإقليمية المضللة، بدلاً من مبادئ حقوق الإنسان. ولم ينادوا أبداً بعقد جلسة خاصة عن دارفور، أو بشأن الموقف المتدهور في سريلانكا؛ فتزايد تركيز المضللين على إسرائيل. وردد مناصرون كثيرون لازمة المضللين "التعاون لا الإدانة" وكان لا علاقة للتهديد بإدانة الإساءات لحقوق الإنسان، بالتعاون الحكومي في تجاوزها. ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى ترك المجلس انطباعاً أول بالغ السوء.

صناعة القرارات

يمكن إرجاع بعض انحسار دور الاتحاد الأوروبي في مسألة حقوق الإنسان إلى عملية صناعة القرارات الشاقة. والحاجة إلى إجماع 25 عضواً (27 عضواً قريباً) تسفر عنها فترات تأخير. ولا يحتاج الأمر لأكثر من حكومة واحدة بمصالح ضيقة الأفق، مثل قبرص في حالتها مع تركيا، أو ألمانيا في علاقتها بروسيا، أو فرنسا مع تونس، لحجب موقف فعال للاتحاد الأوروبي.

على سبيل المثال فسياسة ألمانيا إزاء الشرق تفوض من التزام الاتحاد الأوروبي بموقف قوي في حقوق الإنسان فيما يتعلق بوسط آسيا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 نجحت ألمانيا بضغطها القوي في التخفيف من العقوبات المعقولة المفروضة على أوزبكستان بعد مذبحه أنديجان في مايو/أيار 2005 برغم غياب خطوات تُذكر تتخذها الحكومة الأوزبكية للوفاء بالشروط المفروضة لرفع العقوبات. وبدلاً من أن تسمح أوزبكستان بتحقيق مستقل في المذبحة كما طلب منها، عرضت أوزبكستان "الحوار" و"ندوة خبراء" بشأن أنديجان. بينما كانت حملتها على كل من يجرؤ على إبداء معارضته قاسية، مع محاكمة زهاء اثني عشر نشطاء من نشطاء حقوق الإنسان وسجنهم باتهامات سياسية في عام 2006 وحده.

ولدعم موقفها مع حكومة تتمتع بمخزون نفطي هائل وقاعدة جوية تستخدمها القوات الألمانية في أفغانستان، قالت ألمانيا بأن العقوبات لم توت بنتائج إيجابية، برغم فعل ألمانيا كل ما بوسعها لتقويض العقوبات منذ تبنيتها. وما كاد يُعلن حظر سفر المسؤولين الحكوميين الأوزبك رفيعي المستوى حتى سمحت برلين بدخول أحد مهندسي مذبحة أنديجان إلى ألمانيا للعلاج الطبي، وهو وزير الداخلية الأوزبكي السابق زوكير ألماتوف، والذي كان على رأس قائمة ممنوعين من السفر الصادرة من الاتحاد الأوروبي. وحين سعت بعض أسر ضحاياه إلى مقاضاته وتكيد خطر هائل على أنفسهم، رفض المدعى الفدرالي الألماني توقيفه ولم يفتح حتى تحقيقاً جنائياً بناء على الشكوى. ولا يمكن لأي مما فعلته أوزبكستان أن يبرر نهج ألمانيا التراجعي، ويبدو أن ألمانيا تجر الاتحاد الأوروبي خلفها، برغم مقاومة مجموعة كبيرة نوعاً من الدول الأعضاء.

كما حالت ألمانيا دون اتخاذ الاتحاد الأوروبي لموقفٍ حازم تجاه كازاخستان، بأن دعمت طلب الدولة بتولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 2006 دعماً واسعاً، بدلاً من استغلال فرصة سعي الرئيس الكازخي نور سلطان نزاربييف للقيادة، كفرصة للضغط بغية إجراء إصلاحات راسخة بعيدة المدى. وتوقف السعي الجاد من الاتحاد الأوروبي نحو اتفاقية تجارة مرحلية مُقترحة مع تركمانستان – معقل آسيا الوسطى القوي للقمع – فقط بفضل قرار اللجنة البرلمانية الأوروبية الذي رفض الاتفاقية حتى "بلوغ تقدم واضح وملمس ومستدام في حالة حقوق الإنسان".

وكذلك ففي نيبال بعد انقلاب فبراير/شباط 2005 الملكي، أرادت حكومات دول الشمال الأوروبي إدانة الانقلاب بقوة ومنع معونة الاتحاد الأوروبي للحكومة العسكرية. ولكن حكومات الاتحاد الأوروبي الأخرى، ومنها فرنسا وألمانيا، أضعفت من حالة الإجماع الأوروبية. وتم استدعاء كل سفراء دول الاتحاد الأوروبي إلى عواصمهم احتجاجاً على الانقلاب، ولكن سفيرا فرنسا وألمانيا عادا قبل مرور الشهر. وكذلك انتهجت بريطانيا سياسة التكيف، متذرة بعلاقتها التاريخية بنيبال. وكانت النتيجة أنه إثر الانقلاب مباشرة تبنى الاتحاد الأوروبي موقفاً ضعيفاً إزاء نيبال ترك مجتمعها المدني بلا دعم وفي حالة إحباط بالغ. كما هدد الاختلاف بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بإحباط جهود نشر بعثة مراقبة حقوق إنسان تابعة للأمم المتحدة، والتي لعبت منذ نشرها دوراً هاماً في كبح الاعتداءات وتسهيل عودة الحكم المدني.

وميل الاتحاد الأوروبي نحو اتخاذ أضعف المواقف الممكنة يعكس تفضيلاً للوحدة على الفعالية. وبلوغ الموقف الموحد له أهمية واضحة في بناء مجتمع الأمم الأوروبية، فضلاً عن أنه بالتحزم في حزمة واحدة فحكومات الاتحاد الأوروبي ستحظى بنفوذ أكبر وتقلل من خطر تعرضها للنيل منها، عن حالها إن مضت في مواقفها منفردة. ولكن إذا لم يتصرف الاتحاد الأوروبي أبداً بما يتجاوز رغبات أكثر أعضائه تردداً وممانعةً، فغالباً ما سينتهي به الحال بفعل أقل القليل، أو لا شيء. ثمة حاجة إذن إلى عملية صناعة قرار أكثر مرونة وعقلانية، وأحد الخيارات هو السماح للأغلبية العظمى بتحديد السياسة الخارجية المشتركة بين الأعضاء بدلاً من بلوغ قراراتها بالإجماع. ولكن يحتاج هذا من حكومات الاتحاد الأوروبي أن تتخلى حقها في الاعتراض (الفيتو) مقابل تعزيز نشاط الاتحاد الأوروبي وبلوغ حالة السيادة التي ينطوي عليها هذا. ولكن الحالة القائمة لها أيضاً ثمن باهظ، إذا نظرنا لشعوب العالم المقهورة التي يتجاهل الاتحاد الأوروبي الإجابة على التماسها المساعدة.

وحتى وفي إطار بقاء الإجماع، فثمة بعض التحسينات الممكنة. أحدها أنه في مجلس حقوق الإنسان يبدو أن الاتحاد الأوروبي يطالب بإجماع بطريقة ضيقة الأفق بشكلٍ ضعيف، وبدلاً من المصادقة على إستراتيجية والإيمان بممثلي

الاتحاد الأوروبي في تحقيقها بحكمة، فإن دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء تصر على المصادقة على كل قرار مُقترح كلمة بكلمة. وهذا التفصيل لأقصى درجة في الإدارة يحول دون قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة بفعالية للظروف المتغيرة، أو الضلوع في حالة تفاوض دبلوماسية لبناء تحالفات الأغلبية لدى الحاجة.

وحيث تكون حقوق الإنسان على المحك، فالالاتحاد الأوروبي يمكنه التعاطي مع موقفه المشترك وكأنه أرضية وليس سقفاً. ومن المناسب الإصرار على ألا تفعل أية حكومة أقل من موقف الاتحاد الأوروبي المشترك في قضايا حقوق الإنسان الأساسية، ولكن لماذا لا تفعل حكومة، أو مجموعة حكومات، المزيد؟ ليس هناك مستوى تحرك رسمي، ولكن كثيراً ما تستغل حكومات الاتحاد الأوروبي غياب موقف مشترك قوي في تبرير ضعف موقفها الوطني. وقد يكون هذا مقبولاً ومعقولاً في أمور مثل الضرائب أو التجارة، لكن منع التحرك على مستوى الدولة من أجل حقوق الإنسان، أو كبح حركة مجموعة دول بما يتجاوز الحد الأدنى الذي يتم بلوغه بالإجماع لهو قسوة مفرطة، وإعلاء للموقف الجماعي على الموقف الفعال، ويوحى بأن الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من مبادئه وتعهداته الرفيعة النبيلة، قد قرر أن الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى ضعيف موحد أفضل منه على درجة قوية مع تباين في المواقف الفردية.

وثمة استثناء يلقي الترحيب على مستوى قاعدة الإجماع، وهو قرار نوفمبر/تشرين الثاني 2006 من قبل 14 عضواً من دول الاتحاد الأوروبي بالإسهام في رعاية قرار عن أوزبكستان في الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر فشل مساعي بلوغ الاتفاق بين الخمس وعشرين دولة الأعضاء. وتوجد حاجة ماسة للمزيد من هذه المبادرات.

إن هدفنا ليس العودة إلى حقبة ما قبل الاتحاد الأوروبي والخمس وعشرين سياسة خارجية المنفصلة عن بعضها؛ ففي الاتحاد قوة. ولكن الضعف النسبي للكيان الأوروبي في أفغانستان يلقي الضوء على تكاليف غياب التنسيق، حيث تسعى حكومات كثيرة إلى تحقيق مشروعاتها الثنائية الخاصة دون تعزيز للمركز أو النفوذ، والذي قد يأتي نتاجاً لانتهاج سياسة تعاونية أكثر. وبرغم أن بعثة الاتحاد الأوروبي في كابول مُطلعة جيداً، فدولها الأعضاء لا تستخدمها. ونتيجة لهذا فإن سياسة ألمانيا الإصلاحية لا تتم بالتنسيق مع إصلاح إيطاليا القضائي. والحكومات التي بعثت فرق إعادة بناء للأقاليم الداخلية لا تنسق مع عملها التنموي. والمشاركون من الاتحاد الأوروبي في عمليات حلف شمال الأطلسي العسكرية يضعون لأنفسهم قيودهم الثنائية الخاصة بهم كدول، والقوات الألمانية مثلاً لا تشارك في عمليات مباشرة لحماية المدنيين، والقوات البريطانية لا تطارد مهربي المخدرات حتى وإن كانوا يدعمون التمرد، والقوات الهولندية مترددة في احتجاز الأسرى، مما يعرقل الجهود الرامية لتوفير بيئة آمنة للشعب الأفغاني. ولكن هناك مناسبات حيث يأتي التصرف القوي من قبل القليلين أفضل من التصرف الواهن أو الغائب من الكثرة.

وحتى مع بلوغ موقف مشترك، فإن إصرار الاتحاد الأوروبي على التحدث والعمل من خلال "رئاسته" في الأغلب، يقلل أحياناً من نفوذه. وفي مجلس حقوق الإنسان فإن عادة تُحدث الاتحاد الأوروبي عبر رئاسته بدلاً من السماح لحكوماته الأعضاء بالتعبير عن موقف مشترك ثان، يترك الفرصة للمفسدين، الذين تعلموا قيمة التكرار، للسيطرة على النقاش.

وعلى مستوى أساسي أكثر، فمن الصعب تخيل نظاماً أقل فعالية في أسلوب الحفاظ على الاستمرارية أو بناء الخبرة أكثر من نظام رئاسة الاتحاد الأوروبي لسنة أشهر. وأحياناً، وفي حالة رئاسة فنلندا أثناء أول ستة أشهر من مجلس حقوق الإنسان، بدا أن الموضوع يفوق قدرات الحكومة على التعامل. وفي أحيان أخرى فإن الحكومات المتمتعة بموارد أفضل تتولى زمام الأمور، ولكن يبقى عليها الضغط على جدول العمل إذ يجب الوفاء ببنوده خلال السنة

أشهر. وتخفف عادة الاعتناء بالرئاسة القادمة وكذلك المجلس الأوروبي والمفوضية وتلعب هذه الأطراف دور في دفع هذه "العربة الثلاثية" الرئاسية، وتخفف من وطأة العجز النابع عن قصر فترة الرئاسة نوعاً، ولكن ليس بما يكفي. وتؤكد دورة القيادة على تساوي كافة أعضاء الاتحاد الأوروبي، ولكن رفض تحميل حكومة معينة المسؤولية لفترة طويلة، وما ينطوي عليه هذا من إمكانية تطوير الخبرة والإستراتيجيات طويلة المدى، يعد وصفاً مثالية للاختلال في الأداء. وفي بعض الحالات، مثل المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتجاوز هذا العجز بتعيين ثلاثي دائم قوي مُشكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا لتمثيل الاتحاد الأوروبي. ولكن لم يجر اتخاذ خطوات مماثلة بصدد قضايا حقوق الإنسان.

وللتغلب على هذا العائق فعلى الاتحاد الأوروبي إدراك أن الاختلاف والتباين بين أعضائه قد ينطوي على مزية أكثر من كونه مشكلة إجرائية. فالأعضاء الخمس والعشرون لديهم خبرات وعلاقات متباينة مع باقي العالم، وهو ما يمكن استغلاله بحكمة بواسطة ما يسمى "ثلاثيات الخبرة" أو "ثلاثيات الفعالية" بدلاً من "ثلاثيات من وصلوا توأ". ويمكن رفع درجة نفوذ الاتحاد الأوروبي كثيراً إذا، وبدلاً من إرسال جيل من الوجوه الجديدة كل ستة أشهر، يمكن أن تبقى نفس الحكومات الثلاث عاماً بعد عام لتتصدى لنفس المشكلة، مما ينطوي على استمرار في الاهتمام وتصميم على تحقيق الغرض.

وثمة عائق آخر يواجه تأسيس سياسة خارجية قوية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، وهو ميل البعض لرؤية دور الرئاسة على أنه السعي لبلوغ الإجماع بين الأعضاء، وليس القيادة. ويُلمح البعض إلى دور غير مكتوب، يفيد بأن الدول الصغيرة والمتوسطة على الأخص ليس من المفترض بها أن تبدي رأيها في قضية خلافية ينقسم حولها أعضاء الاتحاد إلا قبل أن يبقى أمامها عام حتى تتولى الرئاسة.

وتتعرض جهود الاتحاد الأوروبي في حقوق الإنسان للعرقلة أيضاً بسبب نقص الشفافية. فالسعي لنشر حقوق الإنسان يتعارض أحياناً مع مصالح حكومية أخرى. وإعداد إستراتيجية في حقوق الإنسان والسعي لتنفيذها في الخفاء يُصعّب على العامة معرفة كيف يفض الاتحاد الأوروبي هذه الخلافات، على الأخص بما أن قرارات أساسية كثيرة يجري اتخاذها في بروكسل وليس في عواصم البلدان الأعضاء. وربما ترغب الحكومات في تفادي الإحراج أمام الجماهير، لكن التبعات تتجسد في التزامات الاتحاد الأوروبي الضعيفة بحقوق الإنسان، وضعف أدائها في هذا المجال.

ولا تكفي نقاط الضعف الإجرائي هذه لتفسير فشل الاتحاد الأوروبي في تولي دور الزعامة في حقوق الإنسان. ومعظم المشكلة يتمثل في نقص الإرادة السياسية، فالسعي لنشر حقوق الإنسان قد يكون مكلفاً وصعباً، وحكومات كثيرة لا تريد الخوض في أي من الصعوبتين، على الأقل بما يتعدى الاهتمام الشفهي. ولكن سواء كانت الإجراءات أم الالتزام هو الملام، فإن مصداقية الاتحاد الأوروبي كراع أساسي لحقوق الإنسان في خطر.

ولفحص زعامة الاتحاد الأوروبي في حقوق الإنسان على مستوى أكثر تفصيلاً، فمن المفيد إلقاء نظرة على استجابته لعدّة تحديات: القوى العظمى كالصين وروسيا والولايات المتحدة، وأزمات مثل دارفور، وغيرها من مشكلات حقوق الإنسان، وقضايا حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي نفسه.

الصين

أخذ الاتحاد الأوروبي بصمت تدريجياً عن انتقاد مشكلات حقوق الإنسان بالصين، ليهبط بمستواه في التزامه تجاهها إلى البيانات المكتوبة التي يسهل تجاهلها. ويجري الاتحاد الأوروبي "حواراً" دورياً بشأن حقوق الإنسان مع الصين، ولكن من يجريه هم مسؤولون متواضعي المستوى، بلا نقاط مراجعة لقياس التقدم من اجتماع إلى التالي، ولا نتائج ملموسة تُذكر. وعلى النقيض، فقد أعدت بكين فريقاً من أخصائيي الحوار لدرء الانتقاد وإعاقة أي دفع بالإصلاح. ونتيجة لهذا يبقى الحوار محتجباً داخل جدران وزارة الخارجية دون أن ينتقل للشعب بطريقة تعرض سمعة الصين للخطر وتدفع بها للتغيير.

وتبدت قلة أهمية الحوار في القمة الأخيرة بين الاتحاد الأوروبي والصين والتي عُقدت في هيلسنكي في سبتمبر/أيلول مع رئيس وزراء الصين وين جيا باو. وباسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، قالت سفيرة فنلندا في بكين أنتي كوسمانين إن حقوق الإنسان "لن تكون نقطة محورية" في القمة وإن حقوق الإنسان "موضوع حساس.. لأننا نتعامل فيه مع القيم". وهكذا وفي ضربة قاسمة، هبط الاتحاد الأوروبي بمستوى حقوق الإنسان من العالمية إلى نطاق النسبية. وكما كان من المتوقع للقمة، فقد تصدت بالأساس لقضايا العمل والأمن، وهو نفس ما حدث أثناء زيارات وين اللاحقة لرئيس وزراء بريطانيا توني بليز والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وكذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك وزيارته لبكين.

وبالمثل، ففي أكتوبر/تشرين الأول، نادى بنيتا فيريرو والدنر - مفوض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية - ومعها بيتر مانديلسون المفوض التجاري، بـ"إعادة تشكيل شاملة" لعلاقات الاتحاد الأوروبي بالصين، ولكن لم يذكر حقوق الإنسان أبداً. ويمكن وصف عرضهما جملة بأنه يعطي المصالح على المبادئ.

وأحد المجالات التي تبدو فيها الإحساس بنقص الضغط لأجل حقوق الإنسان هو حرية الإنترنت. وفي غياب المساعدة من الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة، لمقاومة الرقابة، فإن شركات الإنترنت تبقى تحت رحمة الحكومة الصينية.

وهناك نقاط إيجابية قليلة في علاقة الاتحاد الأوروبي بالصين في حقوق الإنسان. فالمستشارة الألمانية ميركل، وفي زيارتها لبكين في أول قمة لها مع قادة الصين، اقتطعت وقتاً لمقابلة نشطاء صينيين للتحدث في المشكلات والاضطرابات في الريف. وبرغم الضغط الصيني، قاوم الاتحاد الأوروبي رفع حظر الأسلحة الذي تم فرضه على الصين بعد أحداث ميدان تيانانمين في 1989، وهي قضية نادرة يسرت فيها قاعدة الإجماع من اتخاذ موقف قوي في حقوق الإنسان بسبب الحظر، والذي تم فرضه بالأساس دون موعد انتهاء أجل، والقوة تكمن في أن الإجماع مطلوب أيضاً لرفع ذلك الحظر. ولكن مع لهفة الصين على انتهاء الحظر قبل الألعاب الأولمبية التي تستضيفها عام 2008، فإن الاتحاد الأوروبي ما زال لم يُعدّ بعد الشروط واجبة الاستيفاء قبل رفع الحظر، مثل التحقيق بشفاافية ومصادقية في أحداث قتل تيانانمين، ليبدد الاتحاد مصدراً قائماً للتأثير.

روسيا

تهيمن ألمانيا على سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا، وسوف تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2007. وتعكس سياسة برلين الخارجية تجاه الشرق تصميماً واضحاً على الانخراط في شؤون تلك المنطقة بأي ثمن، بلا قيود تُذكر عليها. وهي محاورة روسيا الأساسية، ولكن الحكومة الألمانية تبدد من قدرتها على التأثير

بافتراض أن بلوغ الأمان في موارد الطاقة – وهي أولوية هامة لدى الدول الأوروبية – لا يتفق مع تحدي سجل روسيا الحافل في انتهاك حقوق الإنسان. وتردد ألمانيا في انتقاد الحكومة الروسية متأثرة أيضاً بإحساس بالذنب؛ بسبب ملايين الروس الذين لاقوا حتفهم في الغزو الألماني لروسيا في الحرب العالمية الثانية، ولكن السؤال الذي لا يجد إجابة أبداً هو لماذا يجب أن يعاني ضحايا القمع الروسي اليوم بسبب ما تعرض له أسلافهم. وقيم الاتحاد الأوروبي "مساورات" نصف سنوية في حقوق الإنسان مع روسيا، وعلى مستوى تمثيل دبلوماسي متواضع، ولكن حقوق الإنسان لا تبرز على أجندة الأعمال بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وكالحال مع الصين، فإن الاتحاد الأوروبي يستجيب دورياً لحالات فردية، أو أحداث مثل صدور القانون الروسي الجديد بشأن المنظمات غير الحكومية، ولكن نادراً ما تظهر حقوق الإنسان في الخطاب العام للمسؤولين الكبار. وتم نسيان الأعمال الوحشية التي وقعت في الشيشان، بلا مطالبة عامة بتحميل الحكومة الروسية المسؤولية، أو حتى نطق كلمة واحدة عن مصير "المختفين".

وكما حدث أثناء زيارتها للصين، اتخذت المستشارة الألمانية ميركل موقفاً بزيارتها المدافعين عن حقوق الإنسان في روسيا مع قمتها الأولى التي جمعتها بالرئيس بوتين. كما تحدثت عن أهمية حقوق الإنسان وحكم القانون في روسيا. ولكن لم يضاها زعيم أوروبي آخر تصريحاتها أو تلميحاتها، ولم يصدر مثلها عن أي شاغل لمنصب في الاتحاد الأوروبي. وعلى النقيض، فقد وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا العام أن روسيا مسؤولة عن انتهاك حق الحياة – في أكثر من مناسبة – بسبب دور القوات الروسية ومن يعملون بالوكالة عنها في أحداث الاختفاء في الشيشان. وهكذا يضع القادة الأوروبيون فرصة كبيرة، متمثلة في أحكام المحكمة، للضغط على روسيا بغية إيقاف الاعتداءات ومنع الإفلات من العقوبة.

الولايات المتحدة

للإتحاد الأوروبي سجل مختلط مع الولايات المتحدة. فعمليات التوقيف والاحتجاز الأمريكية في أوروبا جعلت الحكومات الأوروبية متواطئة مع نظيرتها الأمريكية في التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري. ويتضح بالدليل أن بولندا ورومانيا سمحتا بالاحتجاز السري لمشتبه بهم "مختفين" على أراضيها. وفيما لم يتحرك الكونغرس الأمريكي للتحقيق في هذه العمليات، فقد تقدم البرلمان الأوروبي بطلب إحاطة. ووجدت اللجنة البرلمانية المؤقتة أن "من غير القابل للتصديق" أن تجري هذه الأنشطة دون علم المخابرات أو الجهات الأمنية الأوروبية. ووجدت تواطئاً رسمياً مماثلاً في توقيف المشتبه بهم على أرض أوروبية وتسليمهم لحكومات تمارس التعذيب بشكل منهجي، ووجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أيضاً "مسؤولة بوضوح". ولكن بولندا راوغت الإجابة على انكشاف تواطئها، ورفضت التعاون مع طلبات تحقيق كثيرة بشأن مراكز الاحتجاز السرية.

وعلى النقيض، كانت محكمة إيطالية أكثر قوة، بإصدارها أذون توقيف لعملاء من المخابرات المركزية الأمريكية ومن يعاونوهم من الإيطاليين، والذين رُعم مسؤوليتهم عن اختطاف أسامة مصطفى حسن نصر الشهير بأبو عمر في 2003، وتسليمه للتعذيب في مصر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وفيما وُصف بـ"دورة طبيعية" استبدلت حكومة رئيس الوزراء الجديد رومانو برودي رئيس المخابرات العسكرية، والذي يخضع للتحقيق لدوره في الاختطاف. ولكن الاختبار الحقيقي لإيطاليا يتمثل في إذا كانت الحكومة ستتقدم بمطالبات التسليم إلى الولايات المتحدة، وإن كانت ستنتشر معلومات عن احتمال الإدراك المسبق بالاختطاف.

وعن أفعال الولايات المتحدة خارج أوروبا، فلم يتقدم الاتحاد الأوروبي بأي تعليق رفيع المستوى على ما توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن تواطؤ الحكومة الأمريكية في التعذيب والتحقيق العنيف. وقد استغرق الاتحاد الأوروبي سنوات – وليس قبل قمة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2006 – حتى نادي بكامل أصوات أعضائه بإغلاق مركز الاحتجاز الأمريكي في خليج غوانتانامو بكوبا. وسبقت هذا الاحتجاج دعوات مماثلة من بريطانيا وألمانيا وإسبانيا. ولكن الاتحاد الأوروبي رفض التقدم بلمحة إنسانية مفادها قبول المحتجزين في غوانتانامو، والذين تؤكد الولايات المتحدة على استعدادها لإخلاء سبيلهم على ألا يعودوا إلى بلادهم خوفاً من أن يجري تعذيبهم هناك. وألمانيا فقط، والتي ليست عضواً بالاتحاد الأوروبي، هي التي قبلت بتوطين خمسة محتجزين من اليوغور تم إطلاق سراحهم من غوانتانامو، ولكن لم تنته إعادتهم بأمان إلى الصين، وكذلك المحتجزين من الأقلية المصرية، والجزائريين، والأوزبك.

دارفور

أما في تصديه لأزمة دارفور الهائلة، فالاتحاد الأوروبي يحب التهويل من شأن التمويل الذي تقدم به لدعم قوات الاتحاد الإفريقي متواضعة المعدات والأفراد. ولكنه فعل القليل في محاولة إقناع الخرطوم بقبول قوة محمية بمعدات أفضل وأفراد أكثر تابعة للأمم المتحدة، والتي وافق مجلس الأمن على إرسالها في أغسطس/آب. وفرض الاتحاد الأوروبي حظر أسلحة على السودان أثناء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، ولكنه لم يفعل إلا القليل لتنفيذ الحظر منذ بداية الصراع في دارفور. وبفضل عدم التورط في القضية، قاوم أعضاء الاتحاد الأوروبي تجميد الأرصد وحظر سفر المسؤولين السودانيين رفيعي المستوى المسؤولين عن مذبحه دارفور. وبعيداً عن المقارنة بالعقوبات التجارية الأمريكية على السودان، فقد رأى الاتحاد الأوروبي – ولا سيما فرنسا – تجارته مع السودان تزدهر كثيراً. وتأتي حقيقة أن الخرطوم لم تحرز تقدماً في نزع أسلحة ميليشيا الجنجويد أو تحمل المسؤولين عن الأعمال الوحشية تبعات أعمالهم – كما طالب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – بلا تأثير لدفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ رد فعل أقوى.

وجزاء من المشكلة يكمن في أن بريطانيا وفرنسا – العضوان الدائمان بمجلس الأمن – أصرتا على تحديد سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن دارفور في نيويورك وليس بروكسل. ولعب الاتحاد الأوروبي – وألمانيا على الأخص – دوراً أساسياً في تشكيل المجلس لبعثة تحقيق في الأعمال الوحشية التي جرى ارتكابها في دارفور، وتحويل قضية دارفور اللاحقة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولكن الواجب الهام الخاص بإنصاف الضحايا ليس بديلاً للتحرك الفوري لإيقاف أحداث القتل والاعتصاب والتشريد التي تجري الآن. وأثار الاتحاد الأوروبي قضية دارفور مع الصين قبل القمة الصينية الإفريقية في نوفمبر/تشرين الثاني، وناقشت المستشار الألمانية ميركل قضية دارفور في لقاءها مع الزعماء الصينيين والروس، ولكن مجهود إشراك الصين وروسيا في الضغط على الخرطوم لقبول قوة حماية الأمم المتحدة والتوقف عن انتهاج سياستها القاسية في دارفور لم يستمر بما يكفي أو بالقوة الكافية لإحداث فرق على أرض الواقع، حيث تستمر الخرطوم وقوات الجنجويد، التي تمارس نشاطها بالنيابة عنها، في مهاجمة المدنيين والإفلات من العقوبة.

قضايا حقوق الإنسان الأخرى

تخاذل الاتحاد الأوروبي في التصدي لحقوق الإنسان في دولٍ عديدة أخرى. وأحياناً كانت مصالح الأعمال تلعب دوراً.

- في بورما تقدم الاتحاد الأوروبي بالعموم لحركة الديمقراطية في المنفى. وهو أيضاً منتقد عنيف للحكومة البورمية وفرض عليها عقوبات محدودة. ولكن دول عديدة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا، لديها فرص تجارة ومصالح استثمارية في بورما، وهي حقيقة مقلقة خاصة على ضوء استخدام العسكرية البورمية للعمل الجبري في قطاعات اقتصادية كثيرة. والدول المذكورة، بالإضافة إلى دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، تميل إلى إجهاد الضغط الزائد على الحكومة العسكرية، سواء عبر الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي، أو مجلس الأمن، فأوا حتى أنه من المناسب دعوة وزير الخارجية البورمي إلى القمة الآسيوية الأوروبية في سبتمبر/أيلول.
- وفي تايلاند تصدى الاتحاد الأوروبي بحزم للانقلاب العسكري في سبتمبر/أيلول الذي أبعده رئيس الوزراء تاكسين شيناواترا. ولكن أثناء حكم تاكسين الذي استمر خمسة أعوام، أبدى الاتحاد الأوروبي قلقه على استحياء إزاء الأوضاع المتدهورة للحقوق، وتنفيذ 2500 عملية إعدام بلا محاكمة في حرب تاكسين على المخدرات، وقمع حرية الإعلام، والقمع الوحشي للتمرد في الجنوب، وتدهور وضع حماية اللاجئين. وفي نفس الوقت سعى الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع تايلاند.
- وفي الشرق الأوسط، حيث وضع الاتحاد الأوروبي فقرات عن حقوق الإنسان في اتفاقيات التعاون والتجارة مع معظم بلدان المنطقة، كان على الاتحاد أن يلعب دوراً أكثر فعالية في حقوق الإنسان. والاستثناءات الوحيدة على القاعدة تمثلت في دعمه للتحقيق الدولي في مقتل رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري في عملية تفجير سيارته عام 2005.
- وفي أثيوبيا اعترض الاتحاد الأوروبي بقوة على الاعتداءات الحكومية في انتخابات عام 2005 الساخنة. وعزز اعتراضه الشفهي ببعض التحركات، بأن منع وأعاد توزيع أكثر من 375 مليون دولار من الدعم المباشر المقدم منه للحكومة الأثيوبية. ولكن لم تطرأ متابعة تُذكر من الاتحاد الأوروبي لاستمرار مشكلات حقوق الإنسان الكبيرة في أثيوبيا، مثل قمع المعارضة السياسية والضرب والاعتصاب والقتل بلا محاكمة لجماعة أنوك العرقية في منطقة غامبيلا الأثيوبية.
- ولعب الاتحاد الأوروبي دوراً إيجابياً في الضغط على نيجيريا لتسليم الرئيس الليبيرى السابق تشارلز تيلور ليمثل للمحاكمة أمام المحكمة الخاصة في سيراليون، بناء على اتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بدعمه للجبهة الثورية المتحدة في سيراليون التي ارتكبت أعمالاً وحشية. لكن حين طلبت سيراليون نقل المحاكمة إلى لاهاي بسبب مخاوف أمنية خطيرة تتمثل في احتجاز تيلور في فريتاون – وهو التخوف الذي أكدته ليبيريا – توانى الاتحاد الأوروبي. وعرضت المحكمة الجنائية الدولية تولى المحاكمة، ووافقت هولندا عليها، ولكن في فترة اضطراب بعرب إفريقيا، تم إيقاف نقل تيلور لأسابيع بينما الاتحاد الأوروبي يبحث عن حكومة تتولى مسؤولية احتجاز تيلور إذا أدانته المحكمة. وتقدمت بريطانيا أخيراً لتحمل هذه المسؤولية.
- منعت الحكومة التونسية، التي لا تحتمل أي وجود ينتقد سجلها، ولسنوات، منح الاتحاد الأوروبي للرابطة التونسية المستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك المنح التي يرغب الاتحاد الأوروبي في تقديمها لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة الأخرى. ولكن الاتحاد الأوروبي فشل في الاحتجاج علناً على هذه الممارسة القائمة إلا في أضيق الحدود.

ولا شيء من هذا يمكن أن ينكر الدور الإيجابي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي أحياناً، خاصة في مجال المهام العملية.

- لعب الاتحاد دوراً أساسياً في إعداد اتفاقية سلام أنثشيه وفي تحريك فريق للمراقبة، برغم أنه لم يضغط على الحكومة الأندونيسية لتقديم المسؤولين عن الأعمال الوحشية أثناء الحرب للعدالة.
- تم إرسال قوة أوروبية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2006، والتي عززت جهود قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للحفاظ على الأمن، برغم أن إصرار ألمانيا على إعادة القوات للوطن لعطلة عيد الميلاد قد خاطر بسحب القوات، في الوقت الذي استمرت فيه التوترات السياسية بشأن نتائج الانتخابات المتنازع حولها.
- تحافظ قوة من الاتحاد الأوروبي قوامها ستة آلاف فرد على السلام في البوسنة، حيث من المتوقع أن يتولى الاتحاد الأوروبي وحده مسؤولية تخفيف التواجد الدولي المدني هناك في منتصف عام 2007.
- في كوسوفو يخطط الاتحاد الأوروبي لتولي قيادة البعثة المدنية الدولية المتوقع انتشارها في 2007 مع تحديد حالة الإقليم. وسيكون تركيز البعثة على العدالة والانضباط الأمني.

وبطريقة مماثلة يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي قوة نافذة في مجال حقوق الإنسان عبر عملية الانضمام إلى الاتحاد، حيث يرفع مطلب الإجماع للتحرك مستوى رعاية حقوق الإنسان في الدولة المرشحة للانضمام؛ لأن أي عضو بالاتحاد الأوروبي قادر على الاعتراض على أن المرشح لم يفعل ما يكفي لتحسين حالة حقوق الإنسان لديه، بدلاً من تشويش احتمالات تأثير الاتحاد الأوروبي. وفي الماضي القريب تم الإحساس بهذا في تركيا أيضاً، وإن كان تردد حكومات كثيرة تابعة للاتحاد الأوروبي بشكل متزايد في إدخال تركيا بأي شروط قد قوض كثيراً من أهمية رعاية حقوق الإنسان بغية الانضمام للاتحاد.

ولكن هذه الاستثناءات الإيجابية ليست بديلة لنقص التماسك السياسي الذي يعوق استجابة الاتحاد الأوروبي لبعض أهم تحديات حقوق الإنسان في عصرنا. وبلوغ صوت أكثر حزماً واتساقاً في قضية حقوق الإنسان ضروري إذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يتبوأ مركز القيادة العالمي المطلوب كثيراً.

حقوق الإنسان بالداخل

تعد سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء حقوق الإنسان محبطة، على الأخص، في حالة المهاجرين وطالبي اللجوء. فتصميم الاتحاد الأوروبي على إيقاف تدفق المهاجرين بأي ثمن أدى إلى تجاهل حقوق المهاجرين والتضييق عليهم في حقهم باللجوء إلى أوروبا هرباً من الاضطهاد ببلادهم. وفي يناير/كانون الثاني 2006 بدأ العمل بموجب قرار إجراءات اللجوء والذي يقضي بأن تعيد الدول الأعضاء في الاتحاد طالبي اللجوء إلى دولهم إذا كانت من بين الدول المذكورة على قائمة الاتحاد الأوروبي باسم "دول آمنة". ويعيق التنفيذ غياب الإجماع على الدول التي يجب وضعها على القائمة – وكثير من الدول المعروض إدراجها بالقائمة يشنّه في الأمان بها – ولكن بدأت عدة دول أعضاء بالفعل في العمل بموجب قوائمها الخاصة بالدول الآمنة كما حددتها.

وفي محاولة لـ"تحويل" إدارة الهجرة، تحالف الاتحاد الأوروبي مع نظم قمعية كالنظام الليبي، والذي يأتي منه مئات المهاجرين من طالبي الحماية والعمل في أوروبا. والتعاون في الهجرة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي تعاون أحادي الاتجاه، ويركز فقط على منع الولوج إلى أوروبا، مع أقل الاهتمام بالحقوق أو مطالبات اللجوء الخاصة بالمهاجرين. ووقع الاتحاد الأوروبي على الحدود الشرقية لأوروبا اتفاقاً يسمح بدخول المهاجرين من الدول الأخرى إلى أوكرانيا، برغم ممارسات التوقيف والاحتجاز المسيئة التي تتبعها الدولة، ونظام اللجوء السياسي سيئ الإدارة. ولا تكفي فترة

عامي السماح قبل بدء العودة في تصحيح مسار النظام الأوكراني. وتسعى إسبانيا – التي تصلها أكبر نسب مهاجرين من البحر – إلى عقد اتفاقيات دخول مهاجرين مع دول مثل السنغال وموريتانيا.

وتتصدى معظم الحكومات الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لجرائم الإرهاب عبر نظام العدل الجنائي العادي، ولكن تمسحها بالضمانات الإجرائية إزاء المشتبه بهم كإرهابيين قد يؤدي إلى ضرر هيكلية لكامل صرح "حكم القانون". وقد أصدرت المملكة المتحدة قانوناً يزيد من زمن الاحتجاز قبل الاتهام من 14 إلى 28 يوماً، وتدرس إن كان يجب أن تحاول زيادة الفترة مجدداً إلى تسعين يوماً. وهولندا على وشك زيادة زمن الاحتجاز قبل توجيه التهم من 3 إلى 14 يوماً في تشريع جديد لمكافحة الإرهاب. ومع حلول يناير/كانون الثاني 2006 كان يمكن احتجاز المشتبه بهم في جرائم الإرهاب بفرنسا إلى ما قد يصل إلى ستة أيام في مراكز الشرطة بدرجة منخفضة من القدرة على الاستعانة بمحامٍ، فيما يحقق محققو الشرطة مع المحتجزين كيفما شاءوا.

وتسعى بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى تفادي اتخاذ الإجراءات الجنائية على أرضها بترحيل أو تسليم المشتبه بهم في أفعال إرهابية إلى أماكن يتعرض فيها المشتبه بهم لخطر التعذيب. وقد أصرت المملكة المتحدة على احتجاز مشتبه بهم دون توجيه تهم إليهم وحاولت إعادتهم إلى دولهم، مثل ليبيا والأردن، على أساس وعود واهية بالمعاملة الإنسانية من طرف هذه الحكومات. وتبرر هذا الانتهاك للقانون الدولي بمكافحة الإرهاب، ولكنها لم تخول مدعيها بتقديم تسجيل صوتي بتصريح من المحكمة كدليل أثناء المحاكمة، باعتبارها دولة من اثنتين من دول الغرب الديمقراطية (والأخرى أيرلندا) التي تتخذ هذا الموقف المتطرف. ولم تشرح الحكومة البريطانية أبداً سبب التضحية بالحقوق الأساسية قبل اللجوء لأدوات تنفيذ القانون الكثيرة المتاحة، بل وعدم تجربتها حتى.

وتستمر هولندا في تسليم بعض المشتبه بهم كإرهابيين إلى تركيا، بناءً على وعود واهية مماثلة بعدم معاملتهم معاملة قاسية. وحكومات أخرى، ومنها سويسرا، مستعدة حالياً لتبني هذه الممارسة المريبة. ومن الباعث على السخرية أنه وبينما يحقق البرلمان الأوروبي في التواطؤ الأوروبي بأعمال تسليم وكالة المخابرات الأمريكية لمشتبه بهم إلى دول يتعرضون فيها لخطر التعذيب، فإن بعض دول الاتحاد الأوروبي قبلت بعمليات نقل إلى نفس الدول كإجراء لمكافحة الإرهاب داخلياً.

خاتمة

سوف تستمر حكومات العالم في محاولة تجنب حقوق الإنسان، سواء في تعاملها مع شعوبها، أو في علاقاتها بالحكومات الأخرى. وإذا كانت قيمها ومؤسساتها لا تقيدتها وتتصدى لها، فإن الضغط الخارجي مطلوب. ومن يتبعون هذا الإجراء عليهم دفع الثمن حتى يتم احترام حقوق الإنسان في دولهم، ويجدون مكانهم المناسب في توجيه السياسة الخارجية.

لكن إن لم يظهر قائدٌ جديدٌ في زمن تراجع مصداقية الولايات المتحدة هذا، فإن طغاة العالم سينعمون بالحبل المترك لهم على الغارب. وقد استشر كل من أعضاء الاتحاد الأوروبي والحكومات الديمقراطية في العالم النامي قوتهم في عددهم الكبير، وسهولة الاختفاء وسط القطيع لدى اشتداد الأمور. وتتعامل حكومات الاتحاد الأوروبي من خلف ستار قواعد الإجماع، وتحتوي الدول الديمقراطية الأخرى خلف حاجب الشبكات الإقليمية. ولا يجب القبول بأي من الطريقتين في تجنب تبوء القيادة، خاصة في زمن تتحرك فيه الصين وروسيا وتحركان الأوضاع في اتجاه خاطئ.

لقد حان وقت تجاوز هذه الأعذار. ويمكن أن تظهر قيادة جديدة لحقوق الإنسان من حكومات من العالم الثالث تتمتع بالرؤية، أو من اتحاد أوروبي أكثر قدرة على الحركة، أو إذا تبين الكونغرس الجديد طريقه، أو إذا استعادت الإدارة الأمريكية التزامها بقيمها العليا. وعلى كل فإن شعوب العالم بحاجة إلى قيادة حقيقية لحقوق الإنسان، ولا يجب التقليل من شأن إلحاح هذه الحاجة، إذا لم نشأ أن يحل النفاق والوعد الفارغة في القرن الحادي والعشرين محل التزامات المعاهدات الكبرى بالقرن العشرين.